

اقتصاد

«الكهرباء» للمواطنين: اطلبوا البطاقات والمهمات
انتحال صفة موظف كهرباء للإبزاز
والحصول على البيانات الشخصية للمواطنين

قصي أحمد المحمد

طلبت مديرية كهرباء ريف دمشق من جميع المشتركين المبادرة إلى طلب المهمات اليومية والبطاقات الخاصة بموظفي الشركة ممن يقومون بال جولات على المحال التجارية والمنشآت الصناعية والمنزل، وذلك تجنباً لأي حالة إبزاز قد تحدث معهم.

وفي بيان للشركة العامة لكهرباء ريف دمشق (حصلت «الوطن» على نسخة منه) نوهت فيه بأن «إدارة الشركة العامة لكهرباء محافظة ريف دمشق إذ تدين حرصها على ووقية التغذية الكهربائية لدى المواطنين وتقديم أفضل الخدمات ومكافحة الاسترجار غير المشروع، تؤكد الشركة للمواطنين أن العاملين في الضابطة العدلية في الشركة مزودون بمهمات يومية، إضافة إلى أنهم يحملون بطاقات عمل تحدد طبيعة عملهم».

وجاء في البيان «يمكن للمواطن، صاحب العداد، أن يطلب من موظف الكهرباء الذي يقوم بالكشف على العداد بطاقة العمل الخاصة به والإطلاع على المهمة المكلف بها، لأنه قد وردت عدة شكاوى تتعلق بقيام بعض الأشخاص بالكشف على عدادات المشتركين وطلب البيانات الشخصية مدعين أنهم يعملون في شركة كهرباء ريف دمشق».

وفي تصريح لـ «الوطن» بين مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدى أن موضوع انتحال شخصية عناصر الضابطة العدلية كان يحدث مسبقاً، ولكن نتيجة لشكوى وصلت إلى الشركة، فقد طلبنا من المشتركين طلب المهمة من عناصر الضابطة العدلية والبطاقة الرسمية لمكان عملهم، مبيّناً أن الهدف من ذلك هو التجنب لأي محاولة استغلال قد تحدث مع أي مشترك.

وأشار إلى أن بعض الحالات التي يمكن أن تحدث كإبزاز للمشاركين، هي ادعاء بعض المواطنين أنهم موظفو ضابطة عدلية ويقومون بالجولة على المشتركين وإبزازهم بمبالغ معينة، مؤكداً أن طلب البطاقة والمهمة هو حق للمواطن في حال أراد ذلك، وعلى الموظف والمكلف بالمهمة أو المراقب أن يخرجها في حال طلبت منه من قبل المشترك.

وكانت قد نشرت «الوطن» مؤخراً حول ملف حالات الإبزاز التي يتعرض لها المواطنون، إذ أشارت حينها مديرية كهرباء دمشق إلى ضرورة انتباه المواطنين لكل من يراجع منازلهم من موظفي الكهرباء، ومطالبة كل موظف كهرباء بإبراز المهمة المكلف بها وتاريخها، إضافة إلى بطاقة التعريف الرسمية لأن الشركة يومياً تصدر مهمات للموظفين خوفاً من عمليات الاحتيال والإبزاز، وأشارت إلى أن هناك ملفاً يتم العمل عليه وقد ثبت خلاله وجود مواطنين متقاعدين من الكهرباء كانوا يتابعون أعمالهم ويتبرون المواطنين وهم خارج سن العمل حالياً.

علي نزار الأغا

حدّد الخبير الاقتصادي الدكتور هيثم عيسى ٩ أسباب لتردي وضع الزراعة في سورية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ وقدم ١٤ مقترحاً لدعماً وتطويرها، وذلك في دراسة من منظور اقتصادي كلي عرضها خلال اجتماع حكومي نوعي ترأسه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مؤخراً.

وتضمنت أسباب تردي الزراعة قصور الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية الكلية، وقشلها في إنجاز هدفين تنمويين أساسيين، الأول تطوير قطاع الزراعة واستنفاذ إمكانياته، والثاني تطوير القطاعات الأخرى وبشكل خاص الصناعة التحويلية حيث يستوعب هذا الأخير منتجات قطاع الزراعة ويقوم بتصنيعها وكذلك يؤمن مدخلات مختلفة مهمة لها مثل الأدوات والآلات الزراعية والأسمدة وغيرها.

ومن الأسباب أيضاً بموجب الدراسة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) ضعف التخطيط الاقتصادي الطاعي على مستوى قطاع الزراعة وعدم وجود رؤية تنموية طويلة الأجل لقطاع الزراعة، الأمر الذي أدى إلى حصول إخفاقات كثيرة (مشروع تطوير منطقة الغاب، مشروع تطوير الحمضيات وغيرها)، وتحول النجاحات في هذا المجال إلى فشل.

إضافة إلى تراجع مشاركة القطاع العام والمشاركين في النشاط الزراعي إذ تبلغ ١,٥٪، مقابل سيطرة القطاع الخاص ٩٨,٥٪، بالترافق مع غياب روح التنظيم وريادة الأعمال والاستثمار عن مشاريع الزراعة، وهيمته أسلوب الزراعة الأسرية والتربية «السرح» للثروة الحيوانية، وضعف إمكانيات التمويل الزراعي المتاحة. ومن أسباب تردي الزراعة في سورية الإهمال الكبير لمسألة التسويق الزراعي ببعديه المحلي والخارجي وتحكم القطاع الخاص «تجار سوق الهال» بأنشطة التسويق الزراعي، وضعف سياسات الدعم الزراعي وعدم فعاليتها، وعدم وصول الدعم إلى مستحقيه، وتجاهل المخاطر المتعددة التي تواجه النشاط الزراعي، وغياب

٩ أسباب لتردي الزراعة في سورية و١٤ مقترحاً لتطويرها على طاولة الحكومة
عيسى: ٩٨,٥ بالمئة من الزراعة بيد القطاع الخاص
وتجار سوق الهال يتحكمون بالتسويق الزراعي

أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم واستخدام نتائج هذه الدراسات في توجيه الاستثمار الزراعي، ووضع خطط للتوسع في تأسيس شركات الخزن والتبريد العامة والخاصة لاستيعاب فائض الإنتاج الزراعي في فترات المواسم والمحافظة على استقرار العرض من المنتجات الزراعية في الأسواق في خارج فترات الموسم، بما يضمن استقرار الإنتاج الزراعي من جهة واستقرار الأسواق والأسعار فيها من جهة ثانية بما يعكس إيجاباً على المنتج والمستهلك معاً، ووضع استراتيجيات علمية وموضوعية لإدارة الموارد المائية لتحقيق التوازن في استخدام المصادر المختلفة للمياه (سطحية وجوفية) حيث أدت عوامل عديدة مثل ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء وعدم توفر الكهرباء وأسعار المضخات وعدم الأمان وسرقة تلك المضخات وغيرها من الأدوات إلى التحول من الاعتماد على الآبار إلى المياه السطحية. إضافة إلى وضع خطط علمية وموضوعية للانتقال إلى الزراعة الحديثة التي يقل اعتمادها على العوامل الطبيعية والمناخية ويزداد اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة، ووضع استراتيجيات علمية وموضوعية لإدارة موارد الهادئة ولاسيما فيما يخص تنظيم الري الزراعي فيها بما يحافظ على مراعياها ويساعد في توسيعها لتخفيف العبء المتعلق بزراعة المحاصيل العلفية وبما يسهم في تخفيض تكاليف تربية المواشي، وإنجاز مخططات تنظيمية للمدن تتح آمن كافية للتطوير العقاري بما يحفظ الأراضي المستخدمة في الزراعة ويحميها من السكن العشوائي المخالف. واشتملت المقترحات أيضاً العمل مع اتحاد الفلاحين ووسائل الإعلام من أجل تغيير الصورة النمطية للفلاح في المجتمع من شخص بسيط من مستوى معيشي وتعليمي متدنٍ، يرتدي العباءة والعقال، ويعيش حياة تبع وفقر، مقابل التركيز على صورة جديدة كرجل أعمال يعمل في مجال الزراعة، ودعم أنشطة البحث العلمي في مجال الزراعة المتعلقة بدراسة التغير في غلة المحاصيل، ومتابعة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الموضوعية والمساهمة فيما يتعلق بنتائجها.



مشروعات تطوير الغاب والحمضيات فشلت

تتم أنشطة التأمين الزراعي، وعدم استقرار أسعار مدخلات الزراعة وتقلها وارتفاعها، مثل أسعار الوقود والكهرباء والأسمدة وغيرها، وعدم توفرها بشكل دائم. إضافة إلى تحفيز مأسسة العمل الزراعي ووضع السياسات المناسبة لزيادة العائد الاقتصادي على المشاريع الزراعية بما يظل رفع قيمة ريع الأرض بالنسبة إلى سحرها وذلك للحد من تفتت الحيازات الزراعية وبيع أجزاء من الأرض، وتصميم سياسات فعالة للتمويل الزراعي، من أجل زيادة القدرة المالية للمزارعين على شراء التقنيات الحديثة المكلفة، واقتراح أيضاً تصميم برامج ومنتجات تأمين تناسب العمل الزراعي، تحقق الاستقرار للمستثمر الزراعي عند حدوث مخاطر أيا كان نوعها.

ومن المقترحات أيضاً وضع خطط اقتصادية دقيقة من أجل تحفيز الاستثمار في مجال التسويق الزراعي المحلي والداخلي والخارجي، بما يشمل دراسات استطلاع السوق المحلية والدولية واتجاهات التغير فيها وكذلك

تضمنت مقترحات دعم الزراعة في سورية وتطويرها بموجب الدراسة وضع خطط التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها على أساس تحقيق النمو المتوازن والمترابط بين قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، حيث يتكامل تطوير كل قطاع مع تطوير الآخر، واتباع أسلوب التخطيط طويل ومتوسط وقصير الأجل للاستثمار الزراعي، مع إصدار قوانين مناسبة خاصة بالاستثمار الزراعي، من أجل المحافظة على المساحات المزروعة حالياً وزيادتها مستقبلاً.

١٤ مقترحاً

تضمنت مقترحات دعم الزراعة في سورية وتطويرها بموجب الدراسة وضع خطط التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها على أساس تحقيق النمو المتوازن والمترابط بين قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، حيث يتكامل تطوير كل قطاع مع تطوير الآخر، واتباع أسلوب التخطيط طويل ومتوسط وقصير الأجل للاستثمار الزراعي، مع إصدار قوانين مناسبة خاصة بالاستثمار الزراعي، من أجل المحافظة على المساحات المزروعة حالياً وزيادتها مستقبلاً.

رد

رد «النفط» على قضية المخلفات النفطية؛

العرض الأول للشركة «المشتكية» ٨,١ دولارات للطن وعند استدرج العروض
٢٢ دولاراً للطن بفارق ١٤ دولاراً كان سيذهب إلى جيوبها على حساب الدولة

وفي اليوم نفسه بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٦ ورد عرض عن طريق مكتب تسويق شركة Sandro أوف شور اللبنانية يدفع مبلغ ٣٠ دولاراً أميركياً عن كل ١ طن ين استرجاره من المخلفات النفطية (وهو يعتبر العرض الرابع).

ونظراً لاعتدال مكتب تسويق النفط عن إبرام العقد بسبب ورود عرض أعلى من العروض السابقة ولكنه يصب في مصلحة الدولة والتحقق ريعية اقتصادية أكبر، وعليه صدر قرار لجنة النفط التي يرأسها السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٢ والمنتضمن تكليف وزارة النفط والثروة لتأخذ الإجراءات اللازمة من قبلها في بيع المخلفات النفطية وفق الأصول والأنظمة على أن تكون كفاءة حسن التنفيذ للمخلفات النفطية ١ مليون دولار.

وأمام ما تقدم نتساءل:

هل تحقيق إيراد أكبر للدولة من خلال الإجراءات التي قامت بها الوزارة ومكتب تسويق النفط يزعج هذه الشركة التي تدعي المصلحة العامة؟
كذلك الأمر عندما قدمت الشركة عرضها الأول بـ ٨,١ دولارات للطن، وعند استدرج العروض رفعت عرضها إلى ٢٢ دولاراً للطن؟ ولولا هذا الإجراء ألم يكن الفارق بـ ١٤ دولاراً لكل طن كان سيذهب إلى جيوب الشركة على حساب الدولة؟

وعندما تقدم عارض آخر بـ ٣٠ دولاراً لكل طن، هل كان المطلوب كرمياً لهذه الشركة المشتكية أن تقدم لها المادة بالسعر المقدم من قبلها بـ ٢٢ دولار للطن؟
أنست الدولة هي الأحق بكل سعر زياذة؟
القرار الأخير أتي نتيجة وجود أكثر من عرض وعليه كان قرار لجنة النفط استدرج عروض من العارضين الأربعة وأن تكون كفاءة حسن التنفيذ ١ مليون دولاراً، والغاية هي تحقيق أكبر عائد للدولة وجدية العارضين وحسن التنفيذ.

في النهاية نشكر صحيفة «الوطن» إذ أشارت إلى عدم تبنيتها لما ورد وإشارتها إلى أن هناك جانباً آخر من الرواية.

المكتب الصحفي

في وزارة النفط والثروة المعدنية

تحقيب:

نشكر المكتب الصحفي في وزارة النفط على الرد والتوضيح، وأمام ما جاء فيه لا يسعنا إلا أن نشكر الوزارة على حرصها على مصلحة الدولة، ونعتقد أنه من خلال الإجراءات التي اتخذتها في هذه المزايدة، لم يعد هناك حاجة لقانون العقود في الجمهورية العربية السورية، إذ يكفي استقطاب العروض وفحصها وكشف الأسعار، وانتظار إن كان هناك من يدفع أكثر، وبالتالي نحافظ على مصلحة الدولة في كل المزايدات التي تجريها.

هذا الرد نضعه برسم الشركة المشتكية، والتي لجأت إلى «الوطن» مطالبة الإنصاف وتطبيق القانون.



المرفق رقم ٢



المرفق رقم ١

شركة قدمت عرضاً بـ ٣٠ دولاراً بعد فتح العروض بيوم ٠٠
والدولة هي الأحق بكل سعر زياذة

والشمالية وفق دفتر الشروط المعد لهذه الغاية والمسلم إليهم أصولاً.

وبتاريخ ٢٠١٩/٤/١٥ تم فتح العروض المقدمة من الشركة BS عرضت مبلغ ١١,٥ دولاراً أميركياً لكل طن

بتم استرجاره من المخلفات النفطية.

بمؤسسة أوديس استانبولييان للتجارة والصناعة عرضت مبلغ ١٧ دولاراً أميركياً لكل طن يتم استرجاره

النفطية، ولذا تم توجيه بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٠ بمراسلة العارضين الثلاثة (مؤسسة عبد الجيش ومؤسسة أوديس استانبولييان للتجارة وشركة BS) والطلب منهم تقديم أسعارهم النهائية بالظرف المختوم وعرض النتائج على لجنة النفط.

بتاريخ ٢٠١٩/٤/١١ تمت مراسلة العارضين الثلاثة والطلب منهم موافقتنا بأسعارهم النهائية لقاء كل طن يسترجر من المخلفات النفطية من حقول المنطقة الشرقية

وصلنا الرد التالي من وزارة النفط والثروة المعدنية:

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم الموقرة في العدد ٣١٨٩ رقم تاريخ ٢٠١٩/٧/١٤ حول نقل وترقيق ومعالجة المخلفات النفطية وفق رواية أحد المستثمرين فإننا نوضح ما يلي:

بعد أن أكدت مصادرنا في المنطقة الشرقية والشمالية وجود كميات كبيرة من المخلفات النفطية ضمن مكبات وجور مختلفة في العراق بسبب التعديلات على حقول النفط بفعل المجموعات الإرهابية المسلحة وسرقة النفط، وتتعرض هذه البقايا للعوامل الجوية خلال فترة طويلة من الزمن مسببة أضراراً بيئية على الأراضي الزراعية، والمواشي ولا إمكانية لاستردادها، بغية الاستفادة منها، دون معالجة خاصة وتكاليف كبيرة مع الإشارة إلى أن هذه المواقع ما زالت خارج السيطرة.

تم توقيع عقد بين مكتب تسويق النفط شياية عن الشركة السورية للنفط وشركة SYNERGY أوف شور وبموافقة لجنة النفط مدة ثلاثة أشهر تم بموجبه التعامل مع ٥٠٠٠ طن من المخلفات النفطية حتى تاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١ حيث انتهت أعمال التزويق وتم التنفيذ كما هو موضح في المرفق رقم ١.

وحول ما ذكر عن تأخير الوزارة في إبرام عقد لاسترجار هذه الكميات فإننا نوضح:

• تقدمت مؤسسة عبد الجيش التجارية بكتاب إلى وزارة النفط بتاريخ ٢٠١٩/١/٩ تبدي رغبتها في استرجار المخلفات النفطية من حقول المنطقة الشرقية بسعر ٨ دولارات للطن الواحد. وتم إعداد دفتر الشروط الخاص بالمخلفات النفطية والمنتضمن الوصف للمادة والكميات التي تقدر بـ ٣ ملايين طن، وأن المنطقة ما زالت خارج السيطرة وأن تتم المعالجة وبيع المنتجات داخل القطر في السوق السورية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية كما هو موضح في صورة دفتر الشروط المرفقة رقم ٢- وتم تسليم دفتر الشروط للسيد ممثل مؤسسة عبد الجيش.

• بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٦ قدمت مؤسسة عبد الجيش عرضها بالتزامها بدفتر الشروط وعلى استعداد لدفع ٨,١ دولارات لكل ١ طن يتم استرجارها من المخلفات النفطية، وتم دراسة العرض من اللجنة المختصة وإعداد محضر وتمت إحالته على مكتب تسويق النفط بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٣ لتتابع إجراء ما يلزم. وفي تاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ أرسل مكتب تسويق النفط كتاب يتضمن إبرام العقد من الشركة السورية للنفط (كونها المالكة لمادة المخلفات النفطية).

وأثناء الإجراءات التعاقدية تم تقديم عرضين نفس الموضوع وفق التالي:

• بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٤ قدم العارض (مؤسسة أوديس استانبولييان للتجارة والصناعة وشركة البر للنفط المحدودة المسؤولة بالتكافل والمضامن) كتاباً يتضمن رغبته في استرجار المخلفات النفطية من حقول المنطقة الشرقية بسعر ٨,١ دولارات للطن الواحد. وفي تاريخ ٢٠١٩/٣/٣١ قدم العارض شركة BS COMPANY عرضاً يتضمن استرجار المخلفات النفطية من حقول المنطقة الشرقية والشمالية.

• وبهذا يكون قد تقدم ثلاثة عارضين لاسترجار المخلفات